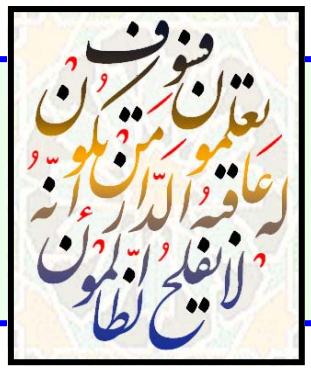

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 316 مايو 2009 جمادى الاول/ج الثاني 1430

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين

معالم خطين لحركة المعارضة التي شطرها المشروع الخليفي

في ضوء التباين في الموقف ازاء سياسات الحكم الخليفي، اصبح أمرا ضروريا توضيح معالم التيارين العاملين في الوسط السياسي البحراني. وكما ذكر البيان السابق، فالهدف من ذلك تهدئة الساحة والابتعاد عن التراشق، والتوقف عن محاكمة النوايا والتشكيك في المنطلقات. هذا لا يعني ان هذا الهدف سيتحقق كاملا (اي منع التراشق والمهاترات غير المجدية) خصوصا مع وجود جهات مغرضة تسعى للايقاع بين المواطنين، يضاف اليها عناصر تنطلق على اساس العاطفة والعصبية، فتتجاهل الجوهر وتتشبث بالقشرة، وتبالغ في التركيز على الجوانب المشوشة: "وأما الذين في قلوبهم مرض فيتبعون ما تشابه منه، ابتغاء الفتنة". والأمل ان تساهم هذه الايضاحات في توفير الفرصة لعذر الآخرين واعتبار مواقفهم قائمة على اساس علمي وموضوعي وليس مرتبطا بالرغبات الشخصية والاهواء.

تيار المقاومة يؤسس مواقفه ومنطلقاته على الحقائق التالية:

اولا: ان الخلاف مع العائلة الخليفية ليس حول اداء الحكومة ومدى كفاءة الوزراء وسياساتهم، بل حول الحكم نفسه. والحكم هنا يعني الدستور، فهو الذي يحدد نظام الحكم. وما دام الدستور الذي فرضه حمد بن عيسى آل خليفة على البلاد لم تكتبه أيد بحرانية، فان هذا التيار يرفضه جملة وتفصيلا. **ثانيا:** ان هذا التيار يميز بين "نظام الحكم" و "العائلة الخليفية" فبينما تسعى هي لاحتكار الحكم، وتعتبر نفسها هي "الحكم" يرى التيار ان نظام الحكم يحدده الدستور، وان الحكم الخليفي جانب واحد من هذا النظام. **ثالثا:** انه يعتبر الحكم الخليفي حالة طارئة وليست أزلية، فالعلاقة بينها وبين البحرين لن تدوم الى الأبد، وبالتالي فالحكم الخليفي ليس من الثوابت الوطنية، بل مشروط بموافقة الشعب ضمن اطر دستورية يتفق عليها الطرفان.انه يعتبر الميثاق الخليفي لاغيا بعد ان أخلف الحاكم وعوده التي قدمها قبيل التصويت على ذلك الميثاق، وما دام قد فشل في الالتزام بجانبه من الصفقة (الميثاق) فان تلك الصفقة فقدت قيمتها وأصبحت لاغية. **رابعا:** انه يعتبر الدستور المفروض حاليا على اهل البحرين فاقدا للشرعية، فهو لم يكتب بأيد بحرانية، ولم يتم التصويت عليه في استفتاء شعبي، وجاء مخالفا للشروط التي قدمت للشعب قبيل التصويت على الميثاق الخليفي.**خامسا:** ان رفض الدستور الخليفي للعام 2002 ينجم عنه عدد من الامور: **اولها** رفض تسجيل الجمعيات على اساس القوانين الناجمة عن ذلك الدستور، **وثانيها:** عدم المشاركة في اية انتخابات تقوم على اساس ذلك الدستور، **وثالثها:** ان الهدنة التي توصل الطرفان اليها بعد التصويت على الميثاق الخليفي اصبحت لاغية، وان النضال ضد الحكم الخليفي متواصل بدون انقطاع حتى يستعيد شعب البحرين حريته. **رابعها:** ان المقاومة تعتبر الحكم الخليفي "احتلالا" لانه لا يستند الى موافقة شعبية في ظل غياب الدستور الذي ينظم الحكم.**سادسا:** ان المقاومة تسعى لاسقاط الحكم، والحكم، كما تمت الاشارة، يعني الدستور، ولا يعني العائلة الخليفية، فالمقاومة تسعى لاسقاط ذلك الدستور لانه كتب بأيد أجنبية ولم يحظ باقرار شعبي عبر استفتاء مفتوح.**سابعا:** ان المقاومة ستواصل نضالها السلمي المشروع بأساليبها المعهودة. ويرى التيار ان المقاومة المدنية تمثل الوسيلة الاولى في نضاله ضد الاحتلال الخليفي. وهذه المقاومة تنطوي على "العصيان المدني" اي العمل خارج الاطر والاوامر الخليفية. فهي مثلا، تدعو للاحتجاج والتظاهر في اي زمان او مكان ضد الاحتلال الخليفي، وتقيم أطرا سياسية وحقوقية خارج القوانين الخليفية، ولا تسعى لطلب الاعتراف من العائلة الخليفية، ولا تطلب الاذن منها لتنظيم مسيرة احتجاجية او تأسيس جمعية او مركز او صحيفة. فهي تعتبر نفسها في مواجهة مفتوحة مع العائلة الخليفية طالما رفضت تلك العائلة التخلي عن عقلية الاحتلال التي تحكم بها البلاد. وهي مقاومة متواصلة عبر الزمان والمكان، وبكافة الوسائل السلمية المشروعة.

ثامنا: ان تيار المقاومة يمتلك خصائص عدة: **اولا** يمتلك ثقة عالية بنفسه، **وثانيا:** يعتقد

التتمة صفحة (8)

* قررت المحكمة الكبرى الجنائية برئاسة القاضي الشيخ محمد بن علي آل خليفة تأجيل قضية "متهمي الحجيرة" إلى أجلٍ غير مسمى، وأمرت المحكمة الجهات المعنية بعدم منع المتهمين من السفر،وقالت المحامية جليلة السيد "من وجهة نظرنا القانونية، نرى بأنه لا سند في القانون إلى وقف الدعوى إلى أجلٍ غير مسمى، و لا شك في أن قرار وقف الدعوى لأجلٍ غير مسمى مؤداه إمكانية تحريك الدعوى مرة أخرى من جديد" ، وهذه هي الجلسة الثالثة التي كان مقررا أن يحضرها أمين عام حركة حق حسن المشيمع والشيخ محمد حبيب المقداد وبقية المعتقلين في مسرحية " المخطط الإرهابي " ، ولكن أفرج عنهم قبل الجلسة بما سمي "عفو ملكي" أرغم النظام على إصداره بعد انتفاضة شعبية عارمة .

* ما زال أكثر من 26 معتقلا لم يشملهم ما سمي بالعفو الملكي يرزحون في غرف التعذيب، وهم معتقلو مسرحيتي"حرق الجيب بقرية كرزكان ، وحرق مزرعة الجلاد عطية الله آل خليفة"، فما تزال قضيتهم معلقة منذ أكثر من سنة برغم ما أكده الطبيب الشرعي من أن سبب وفاة الشرطي الباكستاني الجنسية أصغر بخش، كان سقوطه من سيارة الجيب على رأسه. وهذا خلاف ما ساقته النيابة العامة ووزارة الداخلية أن سبب الوفاة الحرق بالمولوتوف، وقد قدم اكثر من 60 شخصا شهادات نفي، ولكن القاضي الخليفي مازال يحتجزهم ، لانهم نشطاء وحركيون بالمنطقة الغربية من البحرين .

* وسعت العائلة الخليفية حملتها ضد جميع المنافذ الالكترونية، سواء في داخل البحرين أو خارجها، التي تتناول القضايا العامة في البلاد. وكان آخر ضحايا هذه الحملة التي تقودها مي آل خليفة - -وزيرة الثقافة و الاعلام- هو موقع (آفاق) و هو موقع إخباري يحرر من واشنطن ومدونة حواء البحرين الخاصة بالناشطة في حقوق المرأة غادة جمشير. كما قامت السلطات أيضا بحجب موقع مدونات البحرين وهو موقع يقوم بنشر آخر الأخبار والتحديثات التي ينشرها المدونون في البحرين ومن ضمنها المدونة التابعة لمركز البحرين لحقوق الإنسان. وتدار هذه الحملة من قبل جهاز مختص يقوم بإرسال التقارير مباشرة الى الوزيرة التي أصدرت الأمر الوزاري الخاص بحظر المواقع .

* تم توقيف الكاتب والصحفي عباس المرشد (31 عاما)، مع أسرته أربع ساعات في الجزء البحريني من نقطة عبور جسر الملك فهد، الذي يربط بين البحرين والمملكة العربية السعودية لدى عودته من السعودية. ثم قام احد أفراد جهاز الأمن الوطني (المخابرات) بإدخالهم إلى غرفة مجاورة تستخدم للتحقيق. وقد تم تفتيش زوجة المرشد تفتيشاً دقيقا والتحفظ على أجهزة الهواتف النقالة والحاسب الآلي والكاميرا الخاصة بهم. ونظرا إلى أن الحاسب الآلي كان يحتاج إلى كلمة مرور لفتحه، رفض المرشد الإدلاء بها بدون إذن قضائي، لكن تهديده مع أسرته بإبقائه محتجزا حتى الصباح، كان سببا في اضطراره لفتح الحاسوب أثناء حضوره. و قد استغرقت عملية فحص وتصفح محتويات الجهاز من قبل الأمن الوطني أكثر من ساعة وتضمنت محاولة النظر الى صور خاصة لزوجته وعائلته، مما دعاه لاستنكار هذا الفعل المشين. وقد قام أحد أفراد جهاز الأمن بنسخ بعض الملفات الموجودة على حاسوب المرشد على قرص ذاكرة.

منع ندوة وعد استمرار محاصرة التحرك الجديد

قام عدد كبير من قوات الامن الخاصة البحرينية بمحاصرة المنافذ والطرق المؤدية الى مقر جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) بالعاصمة المنامة، وذلك لمنع اقامة ندوة بعنوان: " الأزمة السياسية : الاحتقان والانفراج والحوار المفقود ". وكان سيشارك في الندوة مختلف اقطاب المعارضة وفي مقدمتهم الناشط السياسي عبدالوهاب حسين الناطق الرسمي باسم التحرك الشعبي الجديد الذي انبثق من اعتصام قام به في فبراير الماضي ثمان من الشخصيات الدينية والسياسية والحقوقية للمطالبة باطلاق سراح المعتقلين وحل الملفات العالقة في البلاد.ويأتي منع الندوة بعد عدد من الندوات والمهرجانات الشعبية الضخمة بمناسبة اطلاق سراح عدد كبير من الناشطين والمدافعين عن حقوق الانسان بينهم عدد من رموز المعارضة الشعبية. وكشف عبدالوهاب حسين، بان التحرك الجديد كان يزمع التحدث عن برامجه المتعلقة بالاعداد لتحرك شعبي واسع ومتواصل مع التنسيق بين اطراف المعارضة وذلك كمقدمة لاجراء حوار حقيقي ومنتج بين المعارضة والسلطة وصولا لايجاد حلول فعلية لازمات البلاد. كما كان التحرك سيكشف في الندوة عن مضمون رسالة القائمين على التحرك الجديد الى حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة والتي تضمنت رؤية التحرك لاسباب التأزم السياسي والامني، وكذلك المطالب الشعبية المتعلقة بالدستور وشكل نظام الحكم والتجنيس السياسي والتمييز الطائفي والفساد وتقييد الحريات وانتهاكات حقوق الانسان

نص الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

حاكم البحرين الموقر

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ، وبعد :

فإنه بعد نضال طويل ومعاناة وتجارب قاسية عاشها شعب البحرين العزيز ، تم تشكيل هيئة تأسيسية مشتركة بين الحكومة والشعب بتاريخ : (1 / 12 / 1972م) لوضع دستور للبلاد بعد الاستقلال بتاريخ : (14 / 8 / 1971م) وقد صدر الدستور بتاريخ : (6 / 12 / 1973م) وجرت على أثر ذلك الانتخابات التشريعية بتاريخ : (7 / 12 / 1973م) إلا أن الوفاق الوطني لم يستمر طويلا ، فقد حلت السلطة المجلس الوطني بتاريخ : (26 / 8 / 1975م) وعطلت بعض مواد الدستور ، فأدخلت البلاد في فراغ دستوري وأزمة سياسية وأمنية ، وجرت الاعتقالات لناشطين سياسيين - في ظل قانون أمن الدولة المدان محليا ودوليا - ومنهم أعضاء سابقين في المجلس الوطني ، وبلغت الأزمة ذروتها في انتفاضة الكرامة الشعبية ، التي كانت بدايتها في (نوفمبر 1994م) ولم تخرج البلاد من الأزمة إلا عبر توافق سياسي تمثل في طرح ميثاق العمل الوطني بعد أن ثبت بالتجربة الفشل الذريع للحلول الأمنية التي لجأت إليها السلطة ، وقد صوت عليه الشعب بتاريخ : (14 / 2 / 2001م) وكانت نتيجة التصويت (4 ، 98%) على ضوء تعهدات وعد النظام الالتزام بها ، وقد أثبتت تجربة الميثاق جدارة الحلول السياسية القائمة على التوافق والثقة المتبادلة بين الحكومة والشعب في تحقيق الأمن والاستقرار ، وخلق أرضية قوية لتعزيز الحريات وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة . إلا أن السلطة لم تف بالتزاماتها طبقا للميثاق ، وضحت بما نتج عنه من أجواء وطنية سادتها روح المودة والأخوة الوطنية ، وذلك بطرح دستور المنحة (دستور 2002م) بديلا عن الدستور العقدي (دستور 1973م) الأمر الذي خلق فراغا دستوريا وسلب الشرعية الدستورية للدولة وأقام مجلسا وطنيا صوريا يرهن - بصورة تامة - إرادة ممثلي الشعب بيد السلطة التنفيذية والمجلس المعين ، مما أدى إلى تعطيل الدور التشريعي والرقابي ، والفشل في تحقيق الأمن والاستقرار ، وتراجع الحريات والحقوق والتنمية ، فعادت الأزمة السياسية والأمنية من جديد ، وفتحت السلطة أبواب المعتقلات للمعارضين السياسيين وأصحاب الرأي والمدافعين عن حقوق الإنسان ، وأهملت الاستفادة من التجارب السابقة والتي كان آخرها تجربة انتفاضة الكرامة التي أثبتت فشل الحلول الأمنية .

ونحن نعلم - في ظل إصرار الشعب على استرجاع حقوقه المشروعة - بأنه لا سبيل لخروج البلاد من الأزمة إلا بالحلول السياسية الواقعية التي تستجيب فيها السلطة إلى مطالب الشعب العادلة . ونحن ماضون (إن شاء الله تعالى) في حركتنا المطلبية مع جماهير شعبنا من أجل تحقيق المطالب بأساليب سلمية حضارية فاعلة ، ونحن على علم بأنكم قادرون على الأخذ بزمام المبادرة للوصول إلى حلول سياسية واقعية ، وأملنا أن تختصروا الزمن ، وتجنبوا شعب البحرين معاناة وآلام وأحزان جديدة .ومطالبنا العادلة المشروعة التي سنتحرك مع جماهير شعبنا من أجل تحقيقها، هي :

(1) : صياغة دستور جديد يقوم على أسس الديمقراطية السليمة ويتسم بالشرعية الشعبية من خلال هيئة تأسيسية منتخبة لا يكون للمجنسين لأسباب سياسية استثناء فيها أي دور ، ويكون الإسلام مصدرا رئيسيا في التشريع ، ويضمن تداول السلطة ، والفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وسلطة تشريعية منبثقة عن نظام انتخابي عادل تمثل الشعب تمثيلا حقيقيا ، ونظاما تعدديا يضمن حرية العمل الحزبي ويؤمن دوره في الحياة العامة ، وإصلاح القضاء وضمان حياديته ، وصيانة كافة الحقوق الطبيعية للمواطنين . مع التأكيد على أن السلطة القائمة ليست قدر هذا الشعب ، فالسلطة يجب أن تعبر عن إرادة الشعب وتخدم مصالحه ، ومن حق الشعب أن يختار نظامه السياسي ويغير حكومته .(2) : إيقاف سياسة التمييز الطائفي الممنهج والشامل الذي هو ضار بمصلحة جميع أبناء الشعب وتحقيق العدالة والمساواة بين كافة المواطنين في الحقوق والواجبات وتجريم التمييز بينهم على أساس العرق أو الدين أو الطائفة أو غيرها .(3) : ضمان حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية واستقلالية المؤسسات الدينية وحفظ الخصوصيات المذهبية ومكافحة الفساد الأخلاقي .(4) : إطلاق الحريات وضمان كافة الحقوق ، وذلك بتعديل التشريعات والقوانين ، وإصلاح المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وحل المؤسسات الأمنية الاستثنائية ، مثل : جهاز الأمن الوطني ، والقوات الخاصة ، والتوقف عن جلب واستخدام المرتزقة ، وإيجاد الآليات الفاعلة للرقابة والتصحيح وجبر الضرر . (5) : إيقاف التجنيس السياسي الممنهج (التوطين) وإلغاء جميع ما ترتب من آثار على استخدام الصلاحيات الاستثنائية في منح الجنسية خارج المتطلبات التي نص عليها القانون ، ثم تسليم ملف المجنسين منذ حل البرلمان في عام 1975م للسلطة التشريعية المنتخبة المشكلة بعد حل المسألة الدستورية .(6) : توفير فرص العمل الكريم لكل مواطن قادر عليه ، وضمان الحد الأدنى من الدخل لجميع المواطنين ، بما يحفظ كرامتهم ، ويلبي حاجاتهم وفق المعايير المشار إليها في الشريعة الإسلامية ، والمنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي انضمت إليه دولة البحرين ، والالتزام بالضمان الاجتماعي في حالة البطالة والعجز عن العمل .(7) : مكافحة الفساد بكافة أشكاله والقضاء عليه، واسترجاع ما نهب من أراضي وثروات ، ورد الحقوق إلى أصحابها، وجبر الأضرار ، وحماية البيئة، وإصلاح ما لحق بها من تخريب. (8) : إطلاق سراح كافة المعتقلين فوراً ومن دون قيدٍ أو شرطٍ ، وإسقاط التهم الموجهة إليهم ، وإقفال الملف برمته تماما ، وإيقاف التعذيب والتجاوزات وملاحقة المتورطين فيها ، وعدم العودة إلى الحلول الأمنية من جديد .

قوات القمع تحاصر مبنى جمعية وعد

حرر بتاريخ :18 ابريل 2009م

ندوة وعد حول الأزمة السياسية : الاحتقان والانفراج والحوار المفقود

مساء الأربعاء ـ ليلة الخميس
بتاريخ : 25 / ربيع الثاني / 1430هج .
الموافق : 21 / أبريل ـ نيسان / 2009م
أجوبة الأستاذ عبد الوهاب حسين على الأسئلة
بسم الله الرحمن الرحيم
ملاحظة : لقد منعت السلطة إقامة الندوة ، وأنزلت قوات الشغب لذلك وهذه ما كان يود أن يلقيه الاستاذ

السؤال (1) :الانفراج الحالي الذي إنتهي بالإفراج عن أغلب المعتقلين السياسيين كان نتيجة أسباب عديدة .
أ ـ برأيكم ما هي أهم هذه الأسباب ؟
ب ـ ماهو المطلوب من المعارضة والسلطة لتعزيز حالة الانفراج الحالية ؟

الجواب (1) : في البداية ينبغي أن أوضح بأن الذي حصل ـ في تقديري ـ هو إفراج عن بعض المعتقلين وليس إنفراجا حقيقيا ، وذلك لعدة أسباب ، منها :
•بقاء بعض المعتقلين قيد الاعتقال مما يعني بأن الأزمة لم تنته ، وأن دواعي التأزم لازالت قائمة .
•عدم وضوح الشكل القانوني للإفراج ، فلا نعلم إن كان الملف قد أغلق أم لم يغلق .
•عدم الإشارة إلى جبر الضرر المادي والمعنوي للمفرج عنهم ، وعدم الإشارة إلى محاسبة المسؤولين عن الفبركات الأمنية وعن التعذيب وعن انتهاكات حقوق الإنسان .
•التصريحات السلبية لبعض المسؤولين ، مثل : تصريحات وزير الداخلية الذي أساء فيه للرموز العلمائية وللمفرج عنهم ، ثم تصريح الملك ومجلس الوزراء بأن مكان الحوار هو المجلس .
الجواب (1 ـ أ) : علينا أن نجتهد في تقديم فهم علمي صحيح وواضح لهذا الموضوع بعيدا عن العواطف والتشنجات ، كمقدمة لإدارة ومواقف صحيحة في ساحة العمل السياسي ، فلا إدارة ولا مواقف صحيحة بدون فهم صحيح .
وفي الخارج لدينا طرحان ..
الطرح (1) : أن السبب الأهم هو مساعي جمعية الوفاق ودور العلماء .
الطرح (2) : أن الذي أدى إلى الإفراج بعد فضل الله سبحانه وتعالى ودعاء الآباء والأمهات والمؤمنين الصالحين ، هو تظافر عوامل عديدة ، منها :
•صمود المعتقلين وصبرهم .
•الدور الميداني للجماهير الذي يمثل القاعدة الأولى .
•دور الرموز والقوى السياسية والمؤسسات الحقوقية الذي نجح في إيجاد ضغط دولي على السلطة ، من أبرز مظاهره : حضور السفير الفرنسي ومراقبين دوليين جلسات المحاكمة ، وتحركات وتقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية .
•دور المحامين الذي مثل تحديا أمام الإدعاء العام وفريق القضاء لم يشهد له مثيل في البحرين من قبل بحسب إطلاعي .
•الإنكشاف الإعلامي للسلطة بسبب الدور الذي لعبه الإعلام الشعبي والصحف في الداخل ، والإعلام الدولي (وكالات الأنباء والقنوات الفضائية والإذاعات والصحافة) في الخارج .
•التغييرات الدولية التي تصب في اتجاه مغاير لمصلحة السلطة ، مثل : التغير المرتقب في سياسات الإدارة الأمريكة ، وتحسن وضع قوى الممانعة في المنطقة ، والتدهور العام في الأوضاع الاقتصادية بتأثير من الأزمة المالية ، وغيرها .
•سعي السلطة لإرباك التحرك الجديد .
وأنا أرى صحة الطرح الثاني وخطأ الطرح الأول بدون أي إنتقاص لمكانة العلماء الأجلاء أو التقليل من أهمية دورهم الفعلي (حفظهم الله جميعا) وهذا التبيين هو من أجل تحصيل الفهم الصحيح كمقدمة ـ كما أسلفت ـ للإدارة والمواقف الصحيحة . فقد تدخل العلماء الأجلاء في بعض الملفات المهمة ، مثل : تقرير البندر ولم تلتفت إليهم السلطة ، كما لجأ العلماء والوفاق إلى الجماهير لإيقاف ملف الأحوال الشخصية في المرة الأولى ، والتهديد باللجوء إلى الشارع في المرة الثانية .. والنتيجة : من أجل تحقيق التقدم في الملفات المهمة مع السلطة ، يجب أن يتكامل دور الجماهير مع الدور السياسي للرموز والقيادات السياسية ، على أن يمثل دور الجماهير القاعدة الأولى ، وبدون هذا التكامل وبهذه الكيفية لن يكون هناك ـ بحسب تقديري ـ أي تقدم يذكر في حل الملفات الساخنة على الساحة الوطنية .
الجواب (1 ـ ب) : ليست للمعارضة مصلحة في التأزيم الأمني ، وإنما مصلحتها في الاستقرار لكي يتاح لها ممارسة دورها في المطالبة بالحقوق بالأساليب السلمية في أجواء صحية هادئة ، وهي غير مسؤولة عن التأزيم الأمني ، والسلطة هي التي تسعى للتأزيم الأمني لكي تتاح لها فرصة مواجهة المعارضة وقطع الطريق عليها بالفبركات الأمنية والقمع والاعتقال ونحوه مما لا تجد فرصته في حالة الاستقرار الأمني .
والمطلوب من السلطة في المرحلة الأولى :
•قبر القوانين المقيدة للحريات ولجم الأجهزة الأمنية لاسيما جهاز أمن الدولة والقوات الخاصة وتقييدها عن ممارسة قمع الحريات والانتهاكات لحقوق الإنسان .
•الكف عن تحويل الأنشطة والفعاليات السلمية لقوى المعارضة إلى ساحة للمواجهات الأمنية .
والمطلوب من السلطة في المرحلة الثانية : تهيئة نفسها للدخول في حوار جاد ومتكافئ مع كافة قوى المعارضة من أجل إرساء قواعد الديمقراطية السليمة كما هو متعارف عليه دوليا .
والمطلوب من المعارضة في المرحلة الأولى :
•رص صفوفها وتوحيد كلمتها وتنسيق عملها .
•الاستمرار في المطالبة بالحقوق بالوسائل السلمية ، وممارسة الضغط الفاعل والمؤثر على السلطة لكي تستجيب لمطالب الشعب العادلة ، على أن تلعب الجماهير دورا محوريا في الحركة المطلبية والاحتجاج .
•إعداد الملفات والتوافق عليها تمهيدا للحوار الواقعي الجاد مع السلطة وقوى الموالاة .
والمطلوب من المعارضة في المرحلة الثاني : تهيئة نفسها للدور المتكافئ والشريك مع السلطة في ظل نظام ديمقراطي سليم .

السؤال (2) : برأيكم هل يوجد تغير مهم على الأرض يدفع بإتجاه الإصلاح وتقديم الحكم تنازلات في قضية الشراكة في السلطة والثروة .

الجواب (2) لا يوجد تغير مهم على الأرض يدفع بإتجاه الإصلاح الحقيقي رغم توفر الأرضية والعناصر الإيجابية لصالح المعارضة ، حيث تعاني السلطة من حالة ضعف من الناحية الدستورية في ظل عدم اعتراف قوى المعارضة بـ (وثيقة 2002) ومن الناحية السياسية داخليا في ظل وجود أزمات فعلية كبيرة وعجز المجلس عن الوصول إلى حلول مناسبة ، وخارجيا في ظل المتغيرات الدولية ، مثل : العلاقة الجديدة بين أمريكا وإيران ، وتحسن قوى الممانعة في المنطقة ، وفي ظل إنكشاف السلطة إعلاميا ، وهي ضعيفة من الناحية الحقوقية في ظل الانتهاكات الشنيعة لحقوق الإنسان والحراك الشعبي في المطالبة بالحقوق مما جعل السلطة تحت الرقابة والضغوط الدولية . وذلك يعود إلى وضع المعارضة حيث أنها لم تنجح في :
•إدارة خلافاتها وبناء قوتها وخلق التعادل المطلوب في ميزان القوى مع السلطة وإلى جانبها قوى الموالاة .
•إدارة الملفات والصراع مع السلطة .
•ممارستها الضغط الفاعل والمؤثر على السلطة ، وهذا يعود إلى قيادات المعارضة ورموزها وليس لجماهيريها .
وما لم تنجح المعارضة في إصلاح وضعها ، فلن تقدم السلطة أية تنازلات مهمة ، ولن يحدث إصلاح حقيقي في البلاد .

السؤال (3) :ماهو تشخيصكم لحالة المعارضة السياسية وهل تستطيع المعارضة في وضعها الحالي إدارة حوار ناجح مع السلطة ؟ وما هو المطلوب لتحقيق وحدة المعارضة أمام وحدة السلطة؟

الجواب (3) : سبق تشخيص وضع المعارضة من الناحية السلبية ، ومن الناحية الإيجابية : يحسب للمعارضة توافقها على المطالب والأساليب بدرجة جيدة ، والعلاقة الحسنة نسبيا بين أطرافها ، وهي غير قادرة في وضعها الحالي على إدارة حوار ناجح مع السلطة ، وذلك للخلل في ميزان القوى بينها وبين السلطة لصالح السلطة ، وهشاشة تحالفاتها ، وعدم التوافق في إعداد ملفات الحوار ، والمطلوب منها لتحقيق النجاح المطلوب :
•المراجعة لإستراتيجيتها وأسلوبها في إدارة الاختلاف وعقد التحالفات .
•اعتماد قاعدة التنوع والتكامل في الأدوار بينها .
•بناء قوتها وتطوير إسلوب إدارتها المؤسسية والسياسية .
•توثيق علاقتها بالجماهير وتفعيل دورها وجعلها شريك حقيقي وفاعل في صناعة القرار .
•تقوية التحالفات وبنائها بشكل صحيح .
•السعي لتشكيل هيئة قيادية سياسية مشتركة لقوى المعارضة تدير العمل المشترك وتنسيق الأدوار .

وقفة مع المعتقلين السياسيين وآفاق الحوار مع النظام:

المؤشرات الرسمية سلبية في التعاطي الجاد مع الحوار حول القضايا الأساسية

ندوة جزيرة النبيه صالح
عبدالجليل السنكيس
23 أبريل 2009م

أشكر للأخوة الأعزاء القائمين على الندوة لدعوتهم الكريمة داعياً لهم بالتوفيق والسداد.

في الندوة موضوعان أرى من الأهمية توضيحهما والعلاقة وبينهما. الموضوع الأول خاص بمعتقلي نشطاء الحركة المطلبية منذ ديسمبر 2007م والذين شهدوا تعرضهم للمسرحيات الأمنية المختلفة التي تستهدف أموراً عدة أهمها تقطيع أوصال وأذرع هذه الحركة من أجل شل تحركها وتعطيل تقدمها، والأمر الأخر هو حرف وجهة المطالب الشعبية لتتحول الى مطالبة بالإفراج عن نشطاء ومدافعين عن الحقوق بدلاً من الإنشغال بالمطالب الأساسية والمفصلية في تاريخ الحركة الشعبية. بمعنى آخر، تحويل الصراع من سياسي وحقوقي الى أمني، ومن مقارعة النظام سياسياً الى مواجهة السلطة التنفيذية عبر بوابة الأجهزة الأمنية. هي محاولة للضرب من يد من حديد لكل من تسول له نفسه التعاطي مع النظام السياسي، وتجريمه من خلال ثلاثي محاصرة النشطاء والمدافعين؛ القوانين السيئة، النيابة العامة الموجهة والقضاء المسير.

منهجية النظام هذه، مكشوفة وقديمة ويعرفها الجميع، وهي تعبر عن هروب للأمام عن التعاطي الإيجابي والشجاع مع المطالب الشعبية المتجذرة. ولهذا لم تكن المطالبة بالإفراج عن النشطاء المعتقلين – صناع الحراك الحقوقي والسياسي في البلد- هو مطلب في ذاته، وإنما هو مدافعة عن حقهم (كنشطاء ومواطنين) في ممارسة النشاط والمطالبة والمساهمة في التجاذب والتعاطي مع التحركات الميدانية وعلى المستوى السياسي والحقوقي. في ظل تبلور حق الدفاع عن النشطاء ومعتقلي الرأي والمدافعين عن الحقوق في صوره المتقدمة- على خلاف التجارب السابقة- اتخذ النظام من عملية الإعتقال والمسرحيات الأمنية وسيلة ردع وتخويف وإرعاب لكل من تسول نفسه الإندماج والإنصهار في التحرك المطلبي وممارسة حق طبيعي لدى الإنسان. هذا الحق- حق الوجود والهوية، حق العيش بعزة وكرامة، حق الدفاع عن الحقوق والقيم، حق المشاركة في صنع القرار الخاص بالفرد كواحد من أبناء الشعب، حق الإنتفاع من موارد البلد والتوزيع العادل للثروة، وغيرها من الحقوق الطبيعية والمكتسبة- ضمنته الشرائع السماوية قبل الأرضية، ولا يمكن انتزاع هذا الحق او سلبه من أبناء شعب حر أبي مضحي كشعب البحرين.

وعليه، فإن الإعتقال والسجن والتعذيب، هي وسائل استعملتها أنظمة أخرى، ولكنها لم تفت في عضد أبناء الشعب الأحرار، ولقد علمنا التاريخ بانه ما دام الشعب يريد الحياة- حياة العزة والكرامة فبدونها لا تعتبر حياة- فلا بد ان يستجيب القدر ولا بد لليل أن ينجلي. ولن أزيد أو أزايد في هذا المقام، فاعتقالات النصف الثاني من العقد الأول من الألفية، لن يكون الأول، كما لن يكون الأخير، ما لم تتغير العقيلة والنظرة الموجودة في عقلية النظام عن الشعب وأبناءه وثرواته. ومن هنا نطرق الموضوع الثاني المرتبط بالحوار والتحاور.

فيما يخص الإفراج عن بعض المعتقلين، وليس جميعهم، فقد جاء نتيجة توافق قناعات من أطراف عدة للتنفيس من عملية الإحتقان التي بدأت تتغلغل وتنذر بتدهور عام يشكل خطراً على "الإستقرار" و"الإستثمار"، ولا علاقة لذلك على عناوين احترام وصيانة حقوق الإنسان. نعم، لعبت، بشكل جمعي وتراكمي، منظمات حقوق الإنسان الدولية، والمؤسسات العالمية الاعلامية والدبلوماسية، وتواصل شخصيات (علمائية ووطنية وحقوقية محلية وخارجية) ومؤسسات (دبلوماسية، وحقوقية واعلامية) وصدور تقارير (حقوقية واعلامية)، وغيرها، دوراً مهما في خلق تلك الأجواء. لقد تولدت القناعة بتظافر جهود عدة ومن أطراف مختلفة، ولكن هل هي لفتح صفحة جديدة والتعاطي مع الملفات بشكل جاد وحقيقي؟ أعتقد نحتاج أن نتوقف عند هذا الأمر، مع احترامي لقناعة من يحاول أن يدفع باتجاه، أو يخلق جواً إيحائياً بذلك.

هل تعبر الإفراجات عن توجه حقيقي لتبييض السجون وفتح صفحة جديدة للتعاطي مع التحركات المطلبية وأصحاب الآراء والقناعات المعارضة والمدافعة عن الحريات وحقوق الإنسان؟ أرجو أن لا أنغص على البعض في الإعراب عن تشاؤمي وعدم تفاؤلي لأي من ذلك لأسباب اطرحها لاحقاً، ليس لعدم إمكانية ذلك، بل إن الإستعداد الشعبي موجود، قديم وجاد، ولكن لعدم استيفاء متطلباته وخلوه من مؤشرات ايجابية تضمن الإستمرار في الحديث عن الحوار الخلاق والجاد الذي يخرج شعب البحرين من معاناته.

الحوار وآفاقه..

صناع القرار في النظام، لم يصلوا، ولم تتبلور لديهم، لحد الآن، القناعة بضرورة تغيير رؤيتهم للشعب وحقوقه. فهل أبناء الشعب شركاء أم رعايا؟ هل يستمد النظام شرعيته من الشعب، أم أن النظام مفروض على الشعب، وما على الشعب سوى السمع والطاعة والتسبيح؟

وأعتقد بان هذه النظرة – او العقدة- يمكن اسقاطها على مسلكيات السلطات الأخرى (الأمنية، القضائية، التنفيذية وغيرها)، وهو التعامل مع المواطن ليس على أساس أنه من يجب أن يخدم، ويجب السعي لنيل رضاه ومراعاته، حيث أنه مصدر الشرعية والسلطة. بل إن التعاطي والتعامل مبني على النظرة الإستعلائية والتجبر وعدم المبالاة بمعاناة الشعب ومطالبه وحقوقه. فهي تلك السلطات قائمة "غصبا" عن الشعب، ولا قرار له في تنصيبها او استمرارها.

لماذا هذه النظرة؟
السبب الأوحد هو عدم وجود دور للشعب في اسباغ الشرعية على أي من السلطات والمشاركة في محاسبتها أو تنحيتها أو تثبيتها. ومن هنا تكمن القوة في الأنظمة الديمقراطية التي تستند على أن الشعب ليس فقط مصدر السلطات بل أنه يحدد بقاء واستمرار اي منها، بناءاً على رضاه وقناعته. فلا نجد قضايا الشرعية أو التعاطي بنظرة الإستعلاء للشعب في البلدان التي تحكم من خلال سلطات منتخبة انتخاباً حراً مباشراً وديمقراطياً. وسوف نطل على هذا الموضوع مرة اخرى لاحقاً.

هل يمكن الحوار مع الأجهزة الأمنية؟
أعتقد أن من ضمن أسباب الأزمة التي نعيشها هو سيطرة هذه الأجهزة على مفاصل الدولة ومصادرة القرار السياسي. وكون هذه الأجهزة تنفيذية أو جزء من السلطات التنفيذية، فلا يمكنها أن تلعب دورا مباشراً في رسم خريطة أو مستقبل العلاقة مع النظام أو هندسة الحلول المطلوبة للتغلب على القضايا العالقة وهي بطبيعة الحال ليست أمنية.

من جانب آخر، فإن هذه الأجهزة قد تعاملت، ليس فقط بعقلية التعالي مع أبناء الشعب، بل استعملت كل ما تستطيع لإنتهاك حقوقهم دون مراعاة لأي جوانب إنسانية، كما سعت لخلق الأكاذيب والخطط والمسرحيات لتكون هي سيدة الموقف، ومن هذا المنطلق، ودون تحديد أو إشارة لشخص ما، فإن ممثلي الاجهزة الأمنية لايمكن بأي صورة كانت أن يباشروا الحوار. فهم إضافة لما سبق، لايستطيعون التعاطي بروحية التسامح والاعتراف بالاخطاء من جانبها والإستعداد للتغيير والتبدل، على خلاف السياسيين، ومن يتصف بالدبلوماسية والحنكة وسعة الصدر، وهي صفات لا يتصف بها أفراد الجهاز الأمني.
وإذا اشترط النظام بأن من يمثله أي من أجهزته الأمنية، فنقول بأن تلك إشارة غير صحية وغير مشجعة لخلق حوار حقيقي يفضي لحلول لا

التتمة صفحة 5

آفاق الحوار مع النظام **تتمة ص 4**

تستدعي العصا الأمنية بل القرارات السياسية والخطط الإستراتيجية التي تاخذ في الإعتبار الشراكة بين أبناء هذا الوطن.

من يشترك في الحوار؟

أعتقد أنه بدلاً من تشخيص الموضوع أن نضع الإجابة في ثوابت وقوالب تسع من يؤمن بتلك الثوابت.

البلاد تعيش جمة من الأزمات السياسية والحقوقية، وحتى يمكن تأطيرها يمكن أن نحدد بعض الخطوط التي من اشترك فيها وآمن بها ودافع عنها- دون مزايدة على أحد، فمن حقه أن يشترك في الحوار والتحاور، ولا يحق لأحد أن ينازعه عليه.

أولاً: الإعتراف بشعب البحرين في حقه في صنع القرار والتوزيع العادل للثروة. وهنا نطرح محددات تؤكد هذا المعنى، منها:

1- أن الدساتير الحقيقية توضع لضبط العلاقة بين الحكام والمحكومين وبين الأجهزة المختلفة التي توجد للحفاظ على الحقوق وضمان احترام الواجبات. ومما نعانيه في البحرين هو عدم وجود ما يقنن هذه العلاقة التي تم إلغائها من خلال الغاء دستور 1973م، الدستور العقدي الوحيد، في فبراير 2002م. فنحن الان- كشعب مناضل من اجل الحرية والحقوق، نعيش بدون دستور يمثل إرادتنا وقيمنا. ومن هنا تكمن الحاجة الى أن يقوم الشعب بكتابة الدستور العصري الذي يحكم حياة ابناءه ويصدر التشريعات الحامية لحقوق الجميع، وضمان مراقبة الحدود والموارد والأجهزة المختلفة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

2- الحكومة أو السلطة التنفيذية هي الجهاز أو مجموعة الأجهزة التي- من المفروض أن- تعمل على راحته ورعايته شئونه والحفاظ على ثرواته. ولايكن ضمان ذلك من غير أن يقرر الشعب مصير الحكومة التي تسرقه من تلك التي تحافظ على ثرواته، ومن الحكومة التي تخلق الطائفية بين أفراده وتمزق نسيجه المجتمعي وبين تلك التي تحافظ على ذلك النسيج وتدافع عنه وتقدم للقضاء من يزرع الطائفية. ومن الحكومة التي يكون فيه الشعب أولاً وأخيراً، وبين الحكومة التي هي أولاً وأخيراً. وإنتخاب تلك الحكومة- السلطة التنفيذية- هو السبيل لضمان سيادة الشعب واحترام رغباته وضمان حقوقه، وبدون ذلك، تبقى الحكومة تصول وتجول جاثمة على صدر الشعب لأكثر من 40 سنة، تصادر الحريات العامة، تسرق المال العام في وضح النهار، وترعى الفساد والطائفية دون حسيب أو رقيب. فهل يوجد حل لها غير أن تكون نابعة من إرادة الشعب واختياره؟

3- شعب البحرين يتعرض لمشروع تغيير في تركيبته السكانية مستهدفاً هويته ووجوده عبر مشاريع بندرية وخلايا سرية مدعومة مالياً وبشرياً وتحظى بالغطاء الرسمي. فهل يمكن التغاضي عن هذا المشروع الذي شارف على الإنتهاء وخلق توجهات طائفية بغيضة تحاول إلغاء ماضي البحرين وتوجه حاضر ومستقبل أجيالها؟

4- ثروات البحرين تعرضت لنهب في أراضيها وسواحلها وجزرها وثرواتها وتم غسيل بعض أموال ذلك عبر مشاريع مختلفة ومختلقة. وقد تسبب ذلك في تعميق الهوة بين أبناء الشعب والنخبة المستفيدة من هذه الموارد، وخلق طبقية مضرة بتماسك الشعب. هذه المشاريع تصب في جيوب نخبة محددة، بينما يعيش أبناء الشعب الحرمان ويعاني منه. فهل يمكن السكوت على تلك الأموال الطائلة والسرقات الكبيرة ونهب الثروات وحرمان البحرينيين منها؟

هذه بعض الاطر لعناوين أساسية- هناك عناوين أخرى- ولكن هذه تمثل أساسيات لأزمات قائمة يعاني منه الشعب، وعليه، في حال وجود توجه حقيقي للحوار، فستفرض هذه العناوين نفسها على طاولة الحوار.

هناك طرفان في المعادلة، من يمثل النظام ومن يمثل الطرف الشعبي. النظام يتمثل في أفراد العائلة وليس الجهاز التنفيذي – الحكومة- أو الجهاز التشريعي- مع تحفظاتنا عليه. وبالنسبة للطرف الشعبي، فلا يوجد غضاضة فيمن يدخل في الحوار ما دام مؤمنا ومدافعاً عن هذه العناوين الأساسية. لايمكن اختزال الحوار في خدمات هنا وهناك، ولا في فسحة مشروطة هنا وهناك ولا استعادة لحق مسلوب هنا أو هناك. من يتفق- من الطرف الشعبي- على الأساسيات الخاصة بالإعتراف العملي بالشعب ودوره في صناعة القرار وما يرتبط به من دستور وسلطة تشريعية حقيقية وكاملة الصلاحيات، واختيار الجهاز التنفيذي اللائق والشريف، وتصحيح التركيبة السكانية التي تم تشويهها، واستعادة المال العام والثروة المسلوبة للشعب، فله الحق في الدخول كشريك في الحوار على أن يدفع في اتجاه هذه القضايا. ودون الدخول في مهاترات أو تلوين للبعض أو الإستنقاص منه، قضايا البحرين أساسية وجوهرية، مرتبطة بعناوين واضحة أشرنا لها، والمطلوب هو نقل هذه المطالب من خلال طاولة الحوار، لا تمييعها أو تضييعها أو نقلها لمستويات دنيا من التحاور أو اخضاعها لأي مساومات أو تجاذبات سياسية من قبل المتحاورين.

مؤشرات سلبية

أعتقد بأنه برغم الدعوات الطيبة التي صدرت وتحدثت وتحاورت عن الحوار، وهو يعبر عن رغبة شعبية – و من قواها- للدخول في حوار جاد لحلحلة القضايا أعلاه، إلا إن إشارات سلبية ومعيقة ظهرت لتوضح عدم استعداد الطرف الرسمي للدخول في مشروع حوار. ولايمكن لأي حوار النجاح أو أن يرى النور دون أن يكون طرفي الحوار او التحاور مستعدين لذلك. ومن خلال المؤشرات الاتية، أعرب عن قناعتي بعدم وجود تلك الرغبة أو القناعة من السلطة، فلا يمكن التصفيق إلا بيدين، واليد الواحدة لا تصفق.

1) الحوار لايمكن ان يكون عبر أي من المجالس المفروضة.
2) استمرار حبس النشطاء والمساومة على بقاءهم
3) استمرار الهجمة وقمع الرأي الآخر

أعتقد بان الإشارة الأقوى في هذا الجانب، هو ما أشار به الشيخ حمد – الحاكم- فيما يخص الدعوة للحوار مع ممثلي "المجلس الوطني". وهذه الدعوة أقوى ما فيها اعتبار ان الحكم ليس معنياً بشكل مباشر بالحوار أو بالقضايا المطروحة. وهذه الإشارة تعزز تشاءم البعض من طرح عنوان الحوار والحديث عنه. ودون الحديث عما يرتبط بهذا المجلس، فهو انتاج غير شرعي، ولايمثل إرادة الشعب الحقيقية بل إرادة الحاكم، والإختلاف عليه وليس معه، مع وجود التحفظات عليه والمعروفة بين قوى الشعب. هذا المجلس، كيفية نشأته تمثيله مواقفه مفرزاته، كلها في مجموعها أحد عناصر التأزيم في البلاد، فكيف يتم التحاور معه؟ الأمر الآخر، كيف يتحاور مع من هو مسلوب الإرادة وعديم القدرة على الفعل السياسي المطلوب؟ إن هذه الدعوة رسالة رفض لكل دعوات الحوار الجادة والمخلصة التي صدرت من قوى المجتمع ومؤسساته، وتدلل على عدم استعداد النظام للدخول في هذه العملية المطلوبة شعبياً.

أما عن استمرار حبس النشطاء وارتهانهم، فهو يعبر عن استمرار العقلية الأمنية وعقلية المساومة ولي الأذرع، وهي لغة ليس فقط لا تخلق جو صحي للحوار، بل إنها لا تتواءم مع طرح الحوار. ولا يمكن الدخول في أي مناقشات أو اعدادات للحوار في ظل اليد العليا الأمنية مرفوعة، وهو ما يعبر عنه استمرار حبس أولئك النشطاء وتعريضهم المستمر للأذى والمعاملة غير الإنسانية.

من المفترض من الحوار ان يجمع بين طرفين يحملان افكاراً مختلفة، وما لم تكن هناك سعة صدر لتحمل الرأي المختلف والمعارض، فلماذا الحوار إذا؟

إن ما قامت به السلطات الليلة عند منع عقد الندوة في مأتم الحرز وتهديد القائمين عليه باستعمال القوة، واستعمال قوات الشغب لمنع ندوة البارحة في جمعية وعد، واستمرار حظر السفر ومغادرة البلاد بالنسبة للنشطاء، والهجمة المستعرة على المواقع الألكترونية والمدونات التي تحمل أفكاراً مختلفة أو معارضة، كلها تعزز عدم استعداد النظام للجلوس مع طرف يحمل أفكاراً معارضة أو مختلفة عنه.

وأخيراً أقول:

الحوار ليس ترفاً وليس جسراً للوصول وإنما حاجة ملحة لإنقاذ هذا الوطن واجياله من الضياع، وحماية البلاد من الدمار، فهل سينبري من هو في صناعة القرار والتدخل لإنقاذ البحرين؟

مواجهة بين معذب وضحاياه في سانت جيمس

نظمت المعارضة البحرانية في لندن اعتصاما مهيبا امام مبنى "جمعية الشرق الاوسط" التي تضم المهتمين بقضايا المنطقة من سفراء سابقين ووزراء ورجال اعمال وآخرين. الاعتصام كان للاحتجاج ضد السفير الخليفي في لندن الذي دعي للتحدث امام الجمعية.

وتجدر الاشارة الى ان السفير الخليفي، خليفة بن ابراهيم آل خليفة، هو الذي جدد ممارسة التعذيب على نطاق واسع بحق السجناء السياسيين منذ ان عين رئيسا لجهاز الامن الوطني السيء الصيت قبل بضع سنوات، وبلغ التعذيب ذروته في ديسمبر 2007 عندما اعتقل العشرات من المواطنين لمشاركتهم في فعاليات عيد الشهداء في 17 ديسمبر. وفي ذلك اليوم استشهد الشاب علي جاسم على ايدي عناصر الجهاز الذي كان تحت ادارة هذا الشخص واشرافه وتوجيهه. ووصف ضحايا التعذيب الاساليب الوحشية التي مارسها المعذبون الذين يديرهم خليفة بن ابراهيم آل خليفة، ومن بينها الصعق الكهربائي والتعليق على هيئة الدجاجة (الفلقة) والحرمان من النوم، بالاضافة للحجز الانفرادي الرهيب.

ويعتبر خليفة بن ابراهيم آل خليفة مسؤولا عن قتل الشهيد علي جاسم والمرض القاتل الذي يعاني منه المواطن ميثم بدر الشيخ، وما اصاب بقية السجناء مثل حسن عبد النبي وناجي فتيل وعبد الله السرح وغيرهم.

الاعتصام جاء احتجاجا على السماح لهذا الشخص المتهم بارتكاب جرائم ضد الانسانية الذي بدأت المعارضة في جمع ملفات الادانة ضده بما في ذلك جمع افادات ضحاياه وتقديمها الى الجهات الدولية المعنية. وتعتزم المعارضة كذلك القيام بحملة لاطلاع الجهات الحقوقية والاعلامية البريطانية على طبيعة هذه الجرائم والمطالبة باعتقاله ومحاكمته كمجرم ضد الانسانية.

وقد كان الاعتصام ساخنا جدا، وشوهد السفير الخليفي داخلا وخارجا من المبنى، فيما كان المارة يتساءلون عن طبيعة هذا الشخص ويبدون استغرابهم لدعوته من قبل الجمعية المذكورة. وسوف يتم اطلاع المباني المجاورة لوكر الفساد الخليفي بطبيعة هذا الرجل وحثهم على المطالبة باعتقاله بعد ثبوت ضلوعه في تقنين التعذيب بحق ابناء البحرين.

وخلال الاعتصام خرج احد المرتزقة الذين تستعين بهم العائلة الخليفية ضد شعب ا لبحرين، وهو اللورد جيلفورد، المرتبط بشركة "بوليسي بارتنرشيب) وبدأ بالتحرش بالمتظاهرين، بشكل استفزازي. وكعادته بدأ يكرر الدعاية الخليفية: من الذي دفع لكم لتتظاهروا هنا؟ فاجابه المشاركون: انت المرتزق الذي تستلم الاموال من بطون الجائعين البحرانيين اما نحن لا نحتاج لتمويل من احد لكي نحتج ضد جلادينا ومحتلي بلدنا.

ولدى مغادرة السفير الخليفي مقر الجمعية اعترض علي مشيمع سيارته حاملا صورته ووطأ عليها، بشكل أغاض المجرم الخليفي، ولكنه كان عاجزا عن فعل شيء، ولسان حاله يقول: لو كنت في البحرين لعذبتك كما عذبت ميثم الشيخ.

إنتصار البحرانيين سطره صمود المقاومين المؤمنين وكل من موقعه في جبهة المواجهة

بعد تقديم الشكر الوافر لأبطال الانتفاضة البواسل لجهادهم الذي كسر شوكة المحتلين والجلادين والقتلة، وأرغم البيت الخليفي على إخلاء سبيل ابنائنا واخوتنا الذين استعملهم رهائن في محاولة فاشلة لإخماد الصوت الشعبي الهادر ضد الظلم وا لاحتلال والاستبداد، أصبح واضحا في اذهان المواطنين والمراقبين ان الطريق الوحيد لتحقيق المطالب الوطنية العادلة يمر عبر القطيعة الكاملة مع النظام السياسي غير الشرعي واسقاطه.

ومن خلال التجربة البشرية لم يتحول طاغية يوما الى رجل اصلاح وعدل، ولم تتحول الانظمة الاستبدادية الى انظمة ديمقراطية مع بقاء عقلية الاستبداد والديكتاتوية، ولم يتحول المعذبون الى دعاة للعدل والمساواة والرأفة، ولم يتحقق التغيير وتحقيق المطالب الكبرى بدون تقديم التضحيات. ونحمد الله سبحانه وتعالى ان تجربة البحرانيين حالت هذه المرة دون تمرير الخطة الخليفية التي هدفت لعدد من الامور من بينها التخلي عن المطالب الاساسية بعد اطلاق الرهائن، بل تؤكد المواقع الالكترونية وكلمات الرموز السياسية استمرار الأزمة بشكل يزداد تعمقا على أ مل ان يتحول الى قوة تغيير قادرة على اسقاط النظام السياسي الديكتاتوري. ولتوضيح الموقف يجدر بنا استرجاع عدد من الحقائق: اولا: جاء الافراج عن الرهائن السياسيين تكفيرا عن خطيئة بل جريمة ارتكبتها العائلة الخليفية بحق ابناء البحرين، ومحاولة فاشلة لوقف الانتفاضة التي عمت البلاد منذ ان بدأ المواطنون يشعرون بان مشروع حمد السياسي كان تخريبيا كرس الديكتاتورية وعمق الازمة وفشل في قتل روح الثورة في نفوس الاجيال الجديدة. ثانيا: ان إخلاء سبيل الرهائن جاء لاسباب عديدة من بينها استمرار الانتفاضة الشعبية المباركة التي كشفت للرأي العام العالمي العداء التاريخي بين اهل البحرين والعائلة الخليفية المحتلة، ثالثا: ان وعي المواطنين حال دون تحقيق مآب الاحتلال الخليفي، فلم يندفعوا لتقديم الشكر للنظام الديكتاتوري بل اعتبروا اخلاء سبيل الرهائن انتصارا وطنيا فرضته انتفاضته التي لم تتوقف منذ اعتقال الاستاذ حسن مشيمع والشيخ المقداد. ثالثا: ان المواطنين يسعون لقلق الطاولة على رأس النظام الخليفي بنقل ملفات التعذيب الى الجهات الدولية المسؤولة، التي بدأوا في مخاطبتها خصوصا المحكمة الجنائية الدولية ومجلس حقوق الانسان، بالاضافة الى المنظمات الحقوقية الاخرى التي اصدرت البيانات الكثيرة ضد العائلة الخليفية. رابعا: ان الوعي الشعبي تعمق كثيرا نتيجة الحوادث الاخيرة، فاعتبروا اطلاق الرهائن خطوة لتصعيد الضغط ضد الاحتلال الخليفي بكافة وسائل المقاومة المدنية السلمية، ولم يفت في عضدهم ما تروجه ابواق الدعاية الخليفية والعصابات البندرية وفرق الموت المؤلفة من فلول فدائيي صدام، بل اصبحوا أقدر على صياغة مواقفهم على أسس شرعية وانسانية واعية. خامسا: لا بد من التأكيد على ان مصطلح النظام السياسي يعني في جوهره الدستور، وليس العائلة الخليفية. فهي تسعى لاقناع المواطنين بانها هي وحدها تمثل النظام السياسي، بينما يصر المواطنون على التمييز بينها وبين النظام السياسي، ويرون النظام السياسي يشترك في صياغته جهتان: الشعب اولا والعائلة الخليفية ثانيا، ويرفضون ان يعتبر آل خليفة انفسهم هم النظام السياسي وحدهم، وهم الدستور وهم القانون.

ولقد تدخلت العناية الالهية مجددا بعد فترة قصيرة جدا من اطلاق سراح الرهائن، فجاء خطاب رأس النظام، ليؤكد الاسباب نفسها التي أدت الى اندلاع الانتفاضة الحالية، بدلا من التخلي عنها. فرفض مبدأ الحوار وأصر على دستوره الذي فرضه المواطنين بديلا للدستور الذي كتب بمشاركة وطنية. وقد سهل بذلك مهمة الجهات الرافضة للنظام السياسي. فقد تدخل الحاكم في مسألتين لا يحق له التدخل فيهما، لو كان هناك دستور حقيقي ونظام مؤسس على حكم القانون. اولهما انه أمر شخصيا بالانتقام من الاستاذ حسن مشيمع والشيخ محمد حبيب المقداد لانهما رفضا تقديسه ووجها انتقاداتهما لديكتاتوريته واستبداده، كما انه هو الذي أمر بفتح باب السجون والعودة لممارسة التعذيب، وأصدر قانونا خاصا يقنن فيه التعذيب، يقضي بحماية من يمارسه، وثانيا انه ألغى وجود "القضاء" وأمر باطلاق سراح السجناء. فان كان هؤلاء مذنبين حقا، كما تدعى العائلة الخليفية، فلا بد ان يحاكموا امام قضاء مستقل ونزيه، وتوجه لهما العقوبة الملائمة، وبالتالي فليس من حق الحاكم اصدار الاوامر باطلاق سراحهم، وان كانوا أبرياء، وهو الأمر المؤكد، فلا بد من تجريم من اعتقلهم لانه سلب حرية شباب في عمر الزهوا واعتدى على حقوقهم، وهي جريمة تعاقب عليها القوانين المتطورة. ولو كان هناك قانون ونظام سياسي عادل لبدأت محاكمات المجرمين الذين وجههم سابقا ايان هندرسون ثم عبد العزيز عطية الله، واعقبه خليفة بن إبراهيم آل خليفة وفي الوقت الحاضر خليفة بن عبد الله ىل خليفة. هؤلاء جميعا ارتكبوا جرائم ضد الانسانية، واصبحوا مطاردين من قبل ضحاياهم امام الجهات الدولية المعنية.

اليوم يبدأ التاريخ الجديد لشعب البحرين. فللمرة الثانية في اقل من عشرة اعوام يهزمون المحتلين بوسائلهم السلمية واساليبهم المتحضرة، ويحاصرون الطغاة ومناصريهم في خنادقهم التي تضيق يوما بعد آخر. لقد خرج الاستاذ مشيمع والشيخ المقداد ومعهما أبطال أشاوس من براثن العدو الخليفي العنصري، كما خرج نيلسون مانديلا ورفاقه من قبضة النظام العنصري في جنوب افريقيا. وكما ألغيت العنصرية ونظامها الذي يميز بين المواطنين على اساس اللون والعرق، وحكم الأقلية، فسوف يسقط نظام التمييز العنصري الذي يميزه الخليفيون والذي يمثل أقلية رفضت الاندماج في المجتمع البحراني، وأصرت على تميزها عن أهله الاصليين (شيعة وسنة). من هنا يتجدد النضال وروح المقاومة، خصوصا بعد ان أعلن ديكتاتور البلاد رفضه مبدأ الحوار، وسعيه لاجبار اهل البحرين على الانصياع لأجهزته الامنية والادارية ومجالسه الصورية التي لا تحل ولا تربط، والتي أثبت هو شخصيا عدم جدواها جميعا، وانه لا يعترف بوجودها، عندما اصدر قرارات الاعتقال وقنن التعذيب ثم أمر باطلاق سراح الرهائن عندما أيقن بالهزيمة الماحقة له ولنظامه الجائر. نحيي مجددا ابطال البحرين الاشاوس وكافة من يدعم نضال هذا الشعب لتحرير ارضه من الاحتلال وعقليته، ساعيا لاسترداد حقوقه، والى الأمام أيها المواطنون الذين استقبلوا اطلاق رهائنهم بحمل التايرات على السيارات، وجر السلندرات على العربات، والتفنن في صنع المولوتوف وعادوا لكتابة شعارات الحرية والاستقلال والانسانية على الحيطان. فطوبى لكم، ما أشجعكم وأوعاكم، وما أوهى بيت العنكبوت الخليفي وأجهزته الارهابية. على طريق الحرية نسير، متسلحين بالايمان تحت راية التوحيد، مؤكدين حبنا للوطن وترابه وتراثه وتاريخه ودينه، ورافضين الاحتلال الخليفي ومن يدعمه او يعترف به، متوكلين على الله، نشكره في السراء و الضراء، ونتقرب اليه بمعادة الظالمين ومقاطعتهم قلبا ومواجهتهم ما وجدنا الى ذلك سبيلا. على ذلك نعيش حتى نلقى الله العزيز المقتدر الجبار.

معالم خطين- تتمة 1

ان الشعب قادر على احداث التغيير بالمثابرة والصبر، **ثالثا:** يؤمن بان التغيرات العالمية والظروف العامة تدعم حركات التغيير المناوئة للاستبداد والديكتاتورية، رابعا: ان الأجر على قدر المشقة، والأهداف الكبيرة يحتاج تحقيقها لتضحيات بحجمها، خامسا: انه لا ينتظر ان يتم التغيير لا على ايدي الشعب القادر، اذا أحسن توجيهه وتثقيفه وتشجيعه، على الصمود بوجه الطغيان والظلم الخليفيين. **تاسعا:** ان المقاومة تستمد شرعيتها من الاسلام الذي أجاز للمظلومين حق الدفاع عن أنفسهم: "أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا، وان الله على نصرهم لقدير، الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق الا ان يقولوا ربنا الله". وتؤسس مواقفها على الاحاديث الكثيرة المروية عن رسول الله واهل بيته عليهم السلام، والتي تمنع التعاون مع الظالمين او التطبيع معهم الى درجة منعهم من التعاون مع الطغاة حتى في بناء المساجد "لا تعنهم على بناء مسجد"، وتستوحي موقفها من مقبولة صفوان الجمال، الذي عاتبه الامام الصادق لتأجيره جماله للحاكم نظرا لظلمه. وتعتبر ان المشاركة معهم يعود بالخسارة على المؤمنين ويكرس الضرر، كما يقول الامام زين العابدين عليه السلام لأحد أصحابه، أبي مسلم الزهري: "فما أقل ما أعطوك، في قدر ما أخذوا منك، وما أيسر ما عمروا لك، في جنب ما خربوا عليك". **عاشرا:** ان التيار يضم في صفوفه علماء كبارا، يساهمون في ترشيد مسيرته ويوجهونه على الطريق الذي يرضي الله سبحانه وتعالى، ويسعون لـ "اقتلاع الضرر" لان بقاء جذوره سيجعله (الضرر) قادرا على تجديد نفسه، فما ان يخف في مجال حتى يتضاعف في مجال آخر، ما دام مصدر الضرر والشر موجودا.

وفي المقابل يرى التيار الآخر، حسب فهمنا لاطروحاته، عكس هذه الاطروحات، فهو يرى ما يلي:

اولا: انه يقبل الدستور من الناحية العملية، ويقسم على الالتزام به وحمايته. ولا بد من الاشارة الى ان بعض رموز هذا التيار يقول بانه يعمل لاصلاح ذلك الدستور، بينما يرى تيار المقاومة ان المسألة ليست اصلاح الدستور بل الغاؤه لانه أسس على أساس إلغاء شعب البحرين من الشراكة السياسية، فهو (الشعب) غير موجود من الناحية العملية في صياغة الدستور. **ثانيا:** وتأسيسا على إقرار الدستور الخليفي، فان التيار الآخر يؤمن بالالتزام بذلك الدستور، فيسجل جمعياته ومؤسساته للعمل ضمنه، ويشارك في انتخابات المجالس على ضوء ذلك الدستور.ثانيا: انه يعتبر الحكم الخليفي من الثوابت الوطنية، اي من الامور التي لا تخضع للنقاش او الاعتراض لانها من الثوابت. **ثالثا:** هذا التيار ليس لديه مشكلة مع "الحكم" بل مع الحكومة. فهو لا يناقش الحكم، ولا يميز بينه وبين العائلة الخليفية، بل يعتبرهما شيئا واحدا، ولكن مشكلته مع الحكومة. فهو يعترض على بعض قراراتها، ويسعى لاستجواب وزرائها، ويتهم المقصرين منهم، ويطالب الوزارات بتحسين ادائها، فهو يعمل كمعارضة من داخل النظام، وليس من خارجه.**رابعا:** انه يلتزم بالدستور والقوانين الخليفية، ولا يسعى لاثارة العائلة الخليفية في هذه القضايا. ويعتقد انها لا تقبل بـ "كسر هيبة الحكومة" ولذلك يسعى لتفادي ذلك. ويرى بعض رموزه ضرورة العمل لـ "كسب ثقة الحكومة".**خامسا:** انه لا يرى العمل خارج القوانين الرسمية. فاذا أراد تنظيم مظاهرة، فانه يسعى للحصول على اجازة رسمية بذلك، ويرفع اعلام الدولة الخليفية لاثبات الولاء للوطن، فهو يمزج بين الولاء للحكم الخليفي والولاء للوطن. واذا خرجت مسيرة بهذا المنوال، فان القائمين عليها يخضعونها لشروطهم، فيمنعون رفع الشعارات التي لا توافق تلك الشروط، او التي تغضب رموز العائلة، ويرفضون خروج اية مسيرة ليس لدى منظميها تصريح رسمي. **سادسا:** انه يعتقد بعدم إمكان إحداث التغيير المنشود بسبب ما يسميه "الظروف الاقليمية والدولية"، وبالتالي فليس هناك مجال الا مسايرة الحكم والسعي لانقاذ ما يمكن انقاذه. فمن غير العقلانية، في نظر هذا التيار، المراهنة على الموقف الشعبي، وان امريكا والسعودية لن تسمحا بذلك التغيير.**سابعا:** ان التيار يعتقد بان مواجهة الظالمين يحتاج الى غطاء شرعي، ويفترض ان اية مواجهة، حتى لو كانت سلمية، سوف تؤدي الى إراقة الدماء، وان المراجع هم المخولون بمنح الترخيص لذلك.**ثامنا:** ان التيار يعتقد ان من الافضل الانخراط في العمل السياسي حتى لو كان وفق الشروط الخليفية (التي ينظمها دستورهم وقوانينهم)، فذلك أفضل بهدف "التقليل من الضرر". وليس لدى بعض رموز التيار مانع من امرين: **اولا** التخلي عن الدستور عمليا بالقسم على الدستور الخليفي، الذي يتضمن ا لتخلي عن مبدأ الشراكة المجتمعية في صياغة النظام السياسي، **والثاني:** المطالبة الجادة عن مشروع التجنيس السياسي الذي يتبناه رأس الحكم شخصيا. ويقول بعض هؤلاء ان مقاومة حمد بن عيسى غير ممكنة، وبالتالي يكتفون بالمطالبة الكلامية بالغاء التغيير السكاني لان اية مطالبة اكبر من ذلك قد تؤدي الى اراقة الدماء، وبالتالي عدم شرعيتها.هذه ملامح عامة لمميزات التيارين، ولا بد من الاعتراف بان هذه الملامح قد لا يتفق عليها رموز الطرفين، ولذلك نهيب بالاخوة المؤمنين ممارسة قدر من ضبط النفس والتحلي بالحكمة والجدال بالتي هي أحسن، لتوضيح ما هو موضع اختلاف. وقد عمدنا لهذا الطرح لتأكيد مسألة مهمة وهي القناعة بعدم امكان اعادة دمج التيارين نظرا لتباعدهما الفكري والايديولوجي، مع إمكان الحفاظ على قدر من الاحترام المتبادل والابتعاد عن التراشق الكلامي ولغة التخوين والتشكيك في النوايا. فتلك ليست من صفات المؤمنين الذين يخافون الله سبحانه ويخشون عقابه ويحسبون كل كلمة يطلقونها ويعلمون انها مكتوبة في ميزان اعمالهم. والأمل ان يؤدي هذا التوضيح لطي صفحة الخلافات على اساس وجود اختلاف جوهري بين تيارين على ان يتعاونا في ما هو مشترك بينهما، ويتعاذرا في القضايا الخلافية. ومن الخطأ الكبير السعي لاقصاء أي مواطن او توهينه او التشكيك في مصداقيته، ايا كان موقفه.

وهم هبل الرفاعيين

أيها المقتول رميا بالرصاص أيها المقتول تعذيباً ومن غير قصاص
أيها المجروح ضربا بالحديد ثم تمزيقا وموتا لا مناص
يا مسجىً بين أيدي ظالمة لها بالإرهاب والقتل اختصاص
لك مني العذر قد بعت دمك واشتريت لعبة فيها الخلاص

هذه اللعبة أغلى لعبة ثمنت بالجهد والدم معا
قد دفعنا ثمنا فيها وما ندري أن الدم للهزل ثمن
لعبة طاقتها دم جرى هادراً يصبغ أوداج الوطن
شهداء قد مضوا في عزة وإباء بعد أن ذاقوا الغبن
قسماً لو يعرفوا خستنا ما احتوت أجسادهم ثوب الكفن

برلمان قيل ذا خيراً لكم من قيامِ الدهر أو صوم رجب
قلت ذا خسفاً كسيحاً لا أرى منه إلا هرطقيات وعجب
لم نر منه سوى نارٍ وإن تصبنا النار يشوينا اللهب
قيل هذه خيرا من لا شيء فيه وطنا يعلو إلى الشمس أغترب
إنها تجربةٌ رائدةٌ صاغها الأحمق حمال الحطب
قلت حق أنها تجربة صاغها الأحول للحول العرب

يا ترى هل يستوي دمل البطل قمبرا أو هانيا في من رحل
هل ترى حقا يساوى دمهم هكذا أنجاز أبقاه هبل
دمهم باع وما عُدنا نرى قائداً يهتم أو رموزاً سأل
كل فرد دائبا في فكرهِ فهو معصوم وحاشاه الزلل
وضحايا وطني قد ضيعت مستحقاتهم وسط الجدل
نمشي في درب اختلاف دائما واعوجاج الحال فينا ما أعتدل

يا ضحايا وطني عذرا فقد استثمروا كل عذابات الزمان
استثمروا الجهد ودم الناس فيه لعبة زور تسمى برلمان
هزلت كيف ضحايا وطني نحروا من دون حج أو أوان
أم غدا نحرٌ لحج ثانيا نحو قصرٍ في الرفاعين مدان
قد حصدنا المر وهم يحصدون الخير في ثوب الشنان
اعبثوا فالموت لا قيكم وإن طال عمر الناس إن الكون حان

قيل لي لا تنتقدهم حرمةً إنما ضربك في الميت حرام
ليست ميتا من قضى في سجنه بل شهيدا في خلود مستدام
إنما الميت الذي يحيى بلا عزة راضا على طول المقام
قد رضا الذلة عنوان له ويجدد ذله في كل عام
ذلك الميت الذي يمشى على طرقات القصر خوفا واحترام
ذلك الميت وإما من قضى نحبه حرا سما فوق الأنام
لا يكدر صفوة شيئا سوى أنه ضحى لمن أغفى ونام
من جبانٍ لمنافق لوصولي وسلبي وبياع كلام
وشريك ذاب حتى القعر حبا وهياماً في تلابيب النظام
فاتهم أن ابتسام الأوسد مقرونا من اللحم بتجريد العظام
انتفضنا علنا نحصى من الحكم بأشلاء احترام
فسجنا ونفينا وقتلنا وتعذبنا بأنواع الحرام
ثم عدنا ذلة نمشي على نفس القوانين وفي نفس النظام

بقلم :أحمد سلطان